الفكرُ الأصوليُّ وتطوره بحاضرة تلمسان في القرنَين الثَّامن والتَّاسع الهجريّين من خلال كتابي مفتاح الوصول للتلمساني(ت:771هـ) وغاية المرام لابن زكري(ت:900هـ).

Fundamentalist thought and its development in the metropolis of Tlemcen in the eighth and ninth centuries AH through my book The Key to Reach Tlemceni (T .: 771 AH) and the goal of Al-Maram by Ibn Zakari (T: 900 AH)

عيسى حسناوي[1]

[1]جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- (الجزائر) ،hasaissa9@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2019/12/13 تاريخ قبول المقال: 2021/01/19 تاريخ نشر المقال : مارس/2021

الملخص

يتناول هذا البحث التّعريف بأهم الخصائص المعرفيّة للفكر الأصوليّ بحاضرة تلمسان في القرنين الثَّامن والتَّاسع الهجري، ورصد تطوراتها، وهذا ببيان البنية الفكريّة المكوّنة لها سواء ما تعلّق منها بالجانب الببليوغرافيّ الذي يبحث في نوعيّة المدوّنات المصنّفة في العلم، والكتب المعتمدة في تدريسه، ومكانة المؤلّفين فيه؛ أو الجانب المنهجيِّ الذي يقصد من خلاله رفع السّتر عن منهج صياغة الحدود، وعرض الخلاف، وطرق الاستدلال، وأسلوب الصياغة، وهيكليّة البحث، وغيرها من متعلّقات هذا الباب وفروعه؛ أو الجانب الموضوعيّ الذي يُرام منه الوقوف على أهمّ المسائل الأصوليّة التي كانت محطّ بحث أصوليّي تلمسان، ومدى إعمالهم لقواعد الصّنعة في دفع الإشكالات عن نصوص الوحيين، وغيرها مما يجري في سياقها؛ والمقارنة بينها قصد استخلاص أهمّ ملامح التّطور سواء ما كان منها إيجابياً أو سلبياً.

الكلمات المفتاحية: الفكر، تطور، أصول الفقه، الاجتهاد، تلمسان.

Abstract

This research deals with the definition of the most important cognitive characteristics of fundamentalist thought in the Tlemcen metropolis in the eighth and ninth centuries AH, and monitoring its developments, and this is a statement of the intellectual structure of its composition, whether related to the bibliographic aspect, which examines the quality of blogs classified in science, and the books adopted in teaching, and the place of the authors; The methodological aspect by which it is intended to remove the cover from the approach of drafting borders, presenting the dispute, methods of reasoning, drafting style, research structure, and other related aspects of this section and its branches; Which was a research station.

Key words: Thought, evolution, principles of jurisprudence, ijtihad, Tlemcen.

المؤلف المراسل : عيسى حسناوي ، الإيميل:hasaissa9@gmail.com

المقدمة

الحمد لله على عظيم فضله وكرمه، والصَّلاة والسَّلام على خير رسله، أمّا بعد:

فإنّ مدينة تلمسان قد اعتبرت مصدر إشعاعٍ علميٍّ، ورقيٍّ فكريٍّ، على مر أعصرٍ مُتطاولةٍ، وقرونٍ مُتعاقبةٍ، وشُهُود ذلك ما حملته كتب التّواريخ والتّراجم من أسماء علماء هذه المدينة مّمن كانوا شمساً في سماء العلوم على اختلاف أنواعها، وما نوّهت به من أبناء فكرهم، وحصائد نظرهم، من دواوين بلغ صيتها الآفاق، ورحم الله البشير الإبراهميّ إذ قال:" ولا توجد مدينة في المغارب الثّلاثة ولدت من أئمَّة الدِّين والأدب والعلم بجميع أنواعه مثل ما ولدت تلمسان، لا تفوقها في هذا إلَّا أمصار الأندلس".[1]

وبعد سماع هذا النبأ يتسلّل إلى فكر من تجمعه مع علم أصول الفقه رحم تساؤل عن حال هذا العلم في هذه المدينة، وكيف كانت حالة مكوناته الببليوغرافيّة والمنهجيّة والموضوعيّة؟، وما هي أبرز نقاط التّطور التي مسّته؟.

ولأهمية هذه التّساؤلات وما يحمله الجواب عنها من إحياء ذكر هذا العلم بهذه المدينة الحبيبة، وبيان شيءٍ من مكارمها، أحببت أن أسهم في الجواب عنها مقتصرا على القرنين الثّامن والتّاسع باعتبارهما زمن الإشعاع المعرفيّ فيها، ولتحقيق هذا المقصد اهتمت الدّراسة ببيان أربعة محاور رئيسة نلمس من خلالها تطور الفكر الأصولي أولها: الفكر الأصولي الببليوغرافيّ ، والثّاني: الفكر الأصولي المنهجيّ، والثّالث: الفكر الأصولي الموضوعيّ، والرّابع: رصد التطور.

وبخصوص منهجية البحث اقتضت طبيعة المادة العلمية إعمال المنهج التّحليليّ في بيان الغوامض وشرح المستغلقات وتفسيرها، والمنهج الوصفي في إظهار حالة المحاور الرئيسية في علم الأصول ورصد التطور الذي طالها في القرنين الثّامن والتّاسع الهجريّين.

1- الفكر الأصولي الببليوغرافيّ والمنهجيّ .

1.1- الفكر الأصوليّ الببليوغرافيُّ.

إن من أهمّ ركائز بحث الفكر الأصوليِّ السَّائد في حاضرة تلمسان في هذه الفترة، الجانب الببليوغرافيُّ، وقد رمت الوقوف فيه على أهم المصنَّفات الأصوليَّة التي جادت بها أقلام أئمة الفنِّ بالمدينة في هذه المدّة، والكشف عن الكتب التي اعتمدوها في تدريسهم لعلم الأصول، مع تجلية درجة المنزلة التي بلغوها في تحقيقه.

أ.الكتب المصنَّفة في الفنِّ.

إنّ المؤرّخ لحركة التَّدوين الأصوليِّ في حاضرة تلمسان في القرن الثَّامن يقف على مصنفين، أوَّلُهما: "شرح المحصَّل –لسراج الدِّين الأرمويّ–" لأبي عبد الله الـمقَّريّ (ت: 756هـ) [2]، وثانيهما: "مفتاح

الوصول إلى بناء الفروع على الأصول " لأبي عبد الله الشَّريف التِّلمسانيّ (771هـ).[3]

ومع مطلع القرن التَّاسع بدأت حركة التَّدوين تعرف نشاطاً أكبر، لتثمر خمسة مصنفات، أولها: "شرح مختصر ابن الحاجب الأصليِّ" لسعيد العُقْبَانيّ (811)[4] ، وثانيها: "كِفاية الطَّالب البيان في شرح البرهان"لأبي يحيي الشَّريف (ت:826هـ)[5] وقد جمع فيه بين شرح المازريِّ وشرح الأبياريِّ، و ثالثها: "شرح تنقيح الفصول –للقرافيّ–" لعليّ بن ثابتٍ القُرشيّ (ت:829هـ) [6]، ورابعها: "شرح مختصر ابن الحاجب– شرح بعضه–" لأحمد ابن زَاغُو (ت:845هـ) [7]، وخامسها: " غاية المرام في شرح مقدِّمة الإمام" لابن زكريّ (ت:900هـ). [8]

ب.الكتب المعتمدة في التّدريس.

لقد اختار أصوليّو تلمسان كغيرهم من أهل الفنّ في مختلف الأقطار الإسلاميّة كتباً مدرسيّةً قرّروا من خلالها مسائل علم الأصول لطلبته، فبيّنوا مَعانيها لمُعانيها، وحلّوا ألفاظَها لحفّاظِها، والفاحص عن الكتب التي اعتمدوها في القرن الثَّامن يجدها تدور على سفرين عظيمين من كتب الفنِّ، أولهما: "المختصر الأصليّ" لابن الحاجب(ت:646هـ) الذي كان الإمام أبو عبد الله الآبليّ(:757هـ) يدرسه لطلبته[9] ، ودرَّسه أبو عبد الله الشَّريف التِّلمسانيّ(ت:771هـ) لابنيه[10] ، وثانيهما: "تنقيح الفصول" للقرافي (ت:684هـ) الذي اعتمده أبو زيد بن الإمام (ت:743هـ) في تدريسه.[11]

وأما أهل القرن التَّاسع فقد اعتنوا أيضاً ب"مختصر ابن الحاجب" ، فشرحه منهم في مجلس الدَّرس ابن مرزوقٍ الحفيد (ت:842هـ) [12]، ومحمد ابن النَّجار التِّلمسانيّ (ت:846هـ) [13]، وابن مرزوقٍ الكفيف (ت:901هـ) [14]. و"تنقيح الفصول" للقرافي ودرَّسه منهم ابن مرزوقٍ الحفيد (ت:842هـ) [15]، ومحمد ابن النَّجار التِّلمسانّي(ت:846هـ)[16]، ومحمد الشَّريف (ت:847هـ)[17] . و"منهاج" البيضاويّ(ت:685هـ) الذي درَّسه محمد ابن النَّجار التِّلمسانّي (ت:846هـ)[18].

كما ظهرت عنايتهم بكتب أخرى، يمكن أن تعتبر كمرحلةٍ متقدمةٍ في تدريس العلم تكمّل سابقتها، ومن جملتها "محصول" الرازي (ت:606هـ) الذي كان يقوم عليه ابن مرزوقٍ الحفيد (ت:842هـ)[19]، و"مستصفى" الغزالي(ت:505هـ) الذي درس بعضه محمد ابن النَّجار التِّلمسانّي(ت:846هـ)[20]، و"مفتاح الوصول" للشَّريف التِّلمسانيّ (ت:771هـ) الذي درسه كل من ابن مرزوقٍ الحفيد (ت:842هـ)[21]، ومحمد الشَّريف (ت:847هـ).[22]

ج. مكانة علماء المدينة في علم الأصول.

لقد بلغ جمـــع من علـــماء تلمـــسان من أبناء القرن الثَّامن والتَّاسع أعلى المراتـــب في تحقيق علم الأصول والتَّمكُّن فيه، تشهد لذلك نصوص من ترجم لهم، ومنها قول ابن خلدون (ت:808هـ) في معرض

بيان مكانة الشَّريف التِّلمسانيِّ " الإمام العالم القدوة، فارس المعقول والمنقول، وصاحب الفروع والأصول."[23] ، وقال ابن مخلوفٍ(ت:1360هـ) في معرض تجلية مكانة أبي عبد الله المقَّريّ في العلوم" الفقيه الأصوليُّ ، الحجَّة النّظار".[24]

وقد جاء ابن أبي مريم (كان حيا سنة1025هـ) بما لم يسبق إليه في بيانه لمكانة ابن مرزوقٍ الحفيد، في العلم إذ قال"وأما الأصول فالعَضُدُ ينقطع عند مناظرته ساعِدُه، والسَّيف يكِلُّ عند بحثه حده حتى يترك ما عنده ويساعده، والبُرهان لا يهتدي معه لحجَّة، والمُقترَح لا يقترح عنده بحجَّة".[25]

2.1- الفكر الأصولي المنهجيُّ.

المقصود بالفكر الأصوليّ المنهجيِّ بيان الخصائص المنهجيَّة الّتي تميزت بها مصنّفات الأصوليّي المدينة في هذه الفترة، وسيكون البحث مقتصراً على ما وصلنا منها مطبوعاً، وهما كتابان أوّلهما: "مفتاح الوصول" للشَّريف التِّلمسانّي(ت:771هـ) وثانيهما: "غاية المرام" لابن زكري (ت:900هـ).

أ.منهجهما العام في التَّصنيف.

بدأ بالشَّريف فأقول إنه سلك في مفتاحه طريقاً مبتكراً لا عهد لأهل القُطر بل ولا للمالكيَّة على مختلف مدارسهم به، وهو المنهج الذي يعرف عند الباحثين المعاصرين ب"تخريج الفروع على الأصول".[26] والذي يهدف إلى الربط المقرَّرات الأصوليَّة بامتدادها الفقهيِّ .

أما ابن زكريّ فالذي ظهر لي بعد النَّظر في كتابه أنه سلك طريق "المتكلِّمين"، يظهر ذلك جليا في لغته واستدلالاته التي يغلب عليهما النَّمط المنطقيّ والأسلوب الكلاميّ[27]، كما يظهر في مضمون كتابه الذي ضمَّنه جملةً من البحوث المنطقيَّة رغم عدم تعرض الجوينيِّ لها في ورقاته.[28]

ب. منهجهما في الحُدود والتَّعريفات.

إن من أبرز ما اختصَّت به حدود الشَّريف التِّلمسانيِّ(ت:771هـ) عدم التزامه فيها بالصِّياغة المنطقيَّة، وإغفاله الحدود اللغويَّة، واقتصاده في شرح الحدود المختارة وبيان محترزاتها، زد على هذا الابتكار في صياغتها وفق رؤيةٍ مكتملةٍ للمسائل المبحوثة.[29]

أما ابن زكريّ فأولى التَّخريجَ المنطقيَّ لتعاريف الجوينيِّ أهميةً كبيرةً؛ وذلك من أوَّل الكتاب إلى آخره[30]، وكثيراً ما ينتقده عند عدم التزامه بضوابط نظريَّة الحدِّ المنطقيَّة[31]، وهو يحرص على بيان التَّعاريف اللغوية في الغالب، بل قد يتوسَّع في بعضها فيعدد المعاني[32] وقد يرجِّح الأنسب منها[33]، أما عن شرح التَّعاريف وبيان محترزاتها فهو يستطرد ويطيل فيها[34].

ج.منهجهما في عرض الأقوال.

لعل أبرز ميزةٍ في منـــهج الشَّريف في عرضه لأقوال أهل الفنِّ فيـــما يعرضه من مسائل، عنايته باختيارات أئمَّة المذاهب الأربعة المتبوعة، خصوصاً المالكيَّة[35] والحنفيَّة[36]والشافعيَّة[37] منهم[38]، أما الحنابلة

ا[39] فالنُّقول عنهم شحيحة الجداً، واهتمامه بأقوال أتباعهم كأبي يوسف(ت:182هـ)[40]، وعبد الملك ابن حبيب(ت:238هـ)[41]، وأبي بكر الدقَّاق(ت:392هـ)[42] ...وغيرهم ، مع إعراضه التَّام عن آراء المتكلِّمين على اختلاف نحلهم، إذ لم يرد لهم في الكتاب ذكر غير مرة ذكر فيها بيان القاضي أبي بكر (ت:403هـ) لحد النَّسخ.[43]

أما ابن زكريّ فقد احتفى بآراء الأصوليين من المتكلِّمين، وأكثر النَّقل عن أئمتهم، ومنهم الغزاليّ(ت:505هـ)[44]، والرازيّ (ت:606هـ)[45]، والآمديّ (ت:631هـ)[46]، وابن الحاجب (ت:646هـ)47، والبيضاويّ (ت:685هـ)[48] ، وهذا لا يعني أنّه ما تعرض لآراء الأئمَّة الأربعة فقد ذكر بعض اختياراتهم[49]، وذكر اختيارات بعض أتباعهم، كعيسى بن أبان(ت:221هـ)[50]، وابن سريج(ت:306هـ)[51]، وابن القصار(ت:397هـ)[52].

د. منهجهما في الاستدلال.

إن أبرز ما ميَّز منهج الشَّريف التلمسانِّي(ت:771هـ) في استدلالاته على مقرّراته الأصوليَّة وما يتبعها من تفريعات فقهيَّة، عنايته بالأدلَّة النقليَّة، وإقلاله من الأدلة العقليَّة، فقد ربت الآيات التي أوردها عن المائة آية، والأحاديث النبوية بلغت المائتي حديث .[53]

أما ابن زكريّ (ت:900) فقد أطال النَّفس في الأدلَّة العقليَّة[54]، وجاء فيها بما يعتبر تدريباً للمتلقّي على الاستدلال بها وإعمالها، وذلك بشرحه لوجه الاستدلال بنوع الدَّليل العقليّ بعد إيراده[55]؛ وهذا لا ينفي إعماله جملةً من الأدلَّة النَّقلية سواء من الكتاب[56]، أو من السُّنة.[57]

هـ. منهجهما في ترتيب كتابيهما.

إن الشَّريف التِّلمسانيّ (ت:771هـ) قد سلك منهجاً مبتكراً في ترتيب مادته البحثيَّة، لم يقلد فيه أحداً ممن صنَّف قبله، سواء أكان مالكياً، أو غير مالكيٍّ، وقد استطاع بالتَّرتيب الذي اعتمده أن يُلَمْلِم شَعث المباحث المقصود جمعها، في ترتيب بديعٍ يقرب قاصيَها ويدلِّل عَصِيَّها.[58]

أما ابن زكريّ (ت:900هـ) فلم يخرج عن ترتيب الكتاب الأصل الذي جعل غاية المرام شرحاً عليه، وهو ورقات الجوينيّ (ت:478هـ)[59]، وقد نصَّ على ذلك فقال"وإذا فرغنا من بيان ما يتوقف عليه علم أصول الفقه، فلنشرع في بيان مسائله محاذياً كلام الإمام، والله الموفق بفضله".[60]

و. منهجهما في الصياغة.

لقد صاغ الشَّريف(ت:771هـ) مفتاحه بأسلوبٍ علميٍّ رصينٍّ بعيدٍ عن التَّكلف والتَّعقيد، يجد النَّاظر فيه سهولةً في درك معانيه المركوزة في قوالب ألفاظه، وقد نص محقق الكتاب على ذلك فقال :" الأسلوب الذي باشر به المصنف مؤلفيه أصوليّ مســـترسل على نسق واحد ...وقد كانت عبارة كتابيه علميةً دقيقةً

مسلسلةً، بعيدةً عن التعقيد اللفظيِّ والتَّعصُّب المذهبيِّ، مراعياً في ذلك التَّيسير والتَّبسيط".[61]وقد أيد يعقوب الباحسين[62]، و جبريل ميغا[63]، ومحمد كرموس[64] طرحه.

أما أسلوب ابن زكريّ (ت:900هـ) في غاية المارم ، فقد شهد محقق الكتاب بوضوحه وسهولته فقال"...وبعد دراسته تبيَّنت لي فيه جملة من المميِّزات منها:سهولة عباراته ووضوح معانيه، بحيث يستفيد منه المبتدئ الذي يتعامل مع أصول الفقه أوَّل مرةٍ."[65] وقد وافق على طرحه محمد صالحي[66] .

أما عن نفسي فالذي ظهر لي- والعلم عند الله تعالى- من خلال جرد الكتاب، أنَّ أسلوب ابن زكريّ في صياغة كتابه تكتنفه صعوبةٌ لا تخفى، خصوصاً وهو موجهٌ لطبقة المبتدئين ممن لم يمارسوا العلم . ويرجع سبب ذلك لكثرة الاستدلالات المنطقيَّة[67]، واستعمال المصطلحات الأجنبيَّة المقتبسة من علمي الكلام والمنطق[68]، وبحث جملة من المسائل الكلاميَّة[69]، وأنا أجزم أن النَّاظر في غاية المرام، إذا لم يكن له إلمامٌ جيدٌ بعلم المنطق، وشيءٍ من علم الكلام، لا يكاد يرجع بكبير فائدةٍ.

2-الفكر الأصولي الموضوعي ورصد تطور الفكر الأصولي.

1.2- الفكر الأصولي الموضوعيُّ.

المقصود بالفكر الأصولي الموضوعيِّ بيان أهم الموضوعات الأصوليَّة التي كانت محط بحثٍ ونظرٍ من طرف الأصوليين من أبناء المدينة في الفترة المبحوثة، ومدى إعمالهم لقواعد الصِّنعة في رفع الإشكالات عن نصـــوص الوحيين، وكدى بيان تفرّداتهم، ورصد موقفـــهم من امـــتزاج العلم بعـــلم الكلام والمنطق.

أ.الموضوعات الأصوليَّة المبحوثة.

لقد حفظت لنا كتب النَّوازل وأخصُّ منها المعيار المعرب للونشريسيّ جملةً من أهم الحوارات والمطارحات والأسئلة الأصوليّة الّتي وُجِّهت لأئمة تلمسان في القرنين المشار إليهما، والّتي دارت رحاها حول بعض فروع و متعلَّقات باب الاجتهاد، فنجد مثلاً الشّريف التِّلمسانيّ(ت:771هـ) و محمد بن يوسف السنوسيّ(ت:890هـ) يُسألان عن ضابط التَّعامل مع أقوال المجتهد إذا تعدَّدت في المسألة الواحدة مع إمكان رجوعه عن بعضها، فيجيب بما هو مسطر في المعيار[70] ويُسأل كلٌّ من إبراهيم بن سعيد العقبانيّ(ت:880هـ) ومحمد بن يوسف السّنوسيّ (ت:890هـ)[71] وابن زكريّ(ت:900هـ)[72] و أبي العبَّاس الونشريسيّ (ت:914هـ)[73] عن حكم العمل بالقول الضَّعيف أو المرجوح في المذهب، فيجيبون بما هو مسطَّر في المعيار أيضا.[74]

كما نقف على مطارحةٍ أصوليةٍ بين إمامين من أئمَّة الأصول التلمسانيِّين جرت أحداثها في مجلس السُّلطان أبي تاشفين عبد الرحمن بن أبي حمو(ت:737هـ)، يحكيها أبو عبد الله المقَّري(ت:759هـ) على ما رأى وسمع، وقد دار النِّقاش فيـــها بين أبي زيد بن الإمام (ت:743هـ) وأبي موســـى عمران بن موسى

المشداليّ(ت:745هـ) حول مرتبة ابن القاسم في سلم المجتهدين، وهل هو مقيد النَّظر بأصول مالكٍ .[75]

ب. الإشكالات المدفوعة عملاً بالقواعد الأصوليَّة.

ومنها الإشكال الذي أثير حول قوله عليه الصلاة والسلام "لقنوا موتاكم لا إله إلا الله"[76]، كيف عُدل عن التَّعبير بالحقيقة التي هي الاحتضَار، إلى المجاز الذي هو الموت، وقد انبرى لها من أئمة القرن الثَّامن أبو عبد الله المقَّري (ت:759هـ) فأجاب بما نصه"زعم القرافي أن المشتق إنما يكون حقيقةً في الحال، مجازاً في الاستقبال، مختلفاً فيه في الماضي، إذا كان محكوماً به، أما إذا كان متعلَّق الحكم كما هنا، فهو حقيقة مطلقاً إجماعاً، وعلى هذا التقرير لا مجاز فلا سؤال."[77]، ومن علماء القرن التَّاسع ابن مرزق الحفيد (ت:842هـ) فقال" ...ولعله من الإيماء إلى علَّة الحكم، والإشارة إلى وقت نفع تلك الكلمة النَّفع التَّام، وهو الموت عليها، لا حال الحال الحياة من احتضار أو غيره...".[78]

ج.التفردات الأصوليّة.

وقد وقفت منها على مسألةٍ واحدةٍ تفرد بها الشَّريف التِّلمسانيّ(ت:771هـ)، وهي اختياره التَّفصيل في مسألة النَّسخ فيما إذا كان الدليل أو الخبر يتضمَّن حُكمين، فهل يلزم من نسخ أحد الحكمين نسخ الآخر؟ وقال في ذلك" والتَّحقيق فيه: أنَّه إن كان أحد الحُكمين لا ارتباط بينه وبين الآخر إلا من حيث اشتمل عليها نص واحد من كتابٍ أو سنةٍ، فإنه لا يلزم من رفع أحدهما رفع الآخر ... وأما إن كان بين الحكمين ارتباطٌ وتلازمٌ، فإنه يلزم من رفع أحد الحكمين رفع الآخر."[79]، والمسألة بحسب اطلاعي لم يبحثها ممن تقدم الشريف إلا ابن حزم (ت:456هـ)، وقد حكى فيها قولين، الأول: بمنع وقوع النسخ مطلقاً، والثَّاني بجوازه مطلقاً[80]، وعليه يكون القولُ التَّفصيليُّ الذي اختاره الشّريف مما تفرد به.

د. موقفهم من مزج أصول الفقه بالكلام و المنطق.

بالنَّظر إلى المصنَّفات التي بين أيدينا لأصوليّي تلمسان في القرنين المبحوثين وأقصد مفتاح الشّريف، وغاية المرام لابن زكريّ، نجد الأول منهما بعيداً كل البعد عن كل تعلق كلاميٍّ أو منطقيٍّ، وموقف مصنِّفه يمكن أن يفهم من دلالة عنوان كتابه الذي وسمه ب "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول"، والذي يدلُّ دلالةً واضحةً على الارتباط الوثيق بين الموضوعات الأصوليَّة وبُعدها الفقهيِّ، ممَّا لا يدع مجالاً لدخول مالا يصلح التَّفريع عليه من مسائل الكلام والمنطق.

وأما الثاني منهما فقد كان مصنفه مولعاً بإيراد المسائل الكلاميَّة[81]، والبحوث المنطقيَّة[82]، وإن لم يشر لها صاحب الأصل.

2.2- رصد مكامن التطور في الفكر الأصولي.

بعد هذا العرض للفكر الأصـــوليّ ومكوناته التي اختـــص بها، يحـــسن الوقوف على أهمِّ ملامح التَّطور التي مسَّته، سواء ما تعلق منها على الشقِّ الببليوغرافيّ، أو الشقِّ المنهجيِّ، أو الشقِّ الموضوعيِّ.

أ.تطور الفكر الأصولي الببليوغرافيّ.

لقد عرف الفكر الببليوغرافيّ الأصوليّ في حاضرة تلمسان في القرنين الثَّامن والتَّاسع عدة نقاط للتطور، منها ما تعلق بالكتب المصنَّفة، ومنها ما تعلق بالكتب المقرَّرة في تدريس العلم :

أ.أ تطور الكتب المصنَّفة.

إن أبرز تطوُّرٍ عرفته حركة التَّدوين الأصوليِّ في القرن الثَّامن في حاضرة تلمسان، هو تحول الأصوليّين التلمسانيِّين من الاعتناء بمستصفى الغزالي الذي شرحه منهم قبل هذا القرن، ابن أبي الجنون (ت:577هـ)[83]، واختصره محمد بن عبد الحق النَّدرومي (625هـ)[84] ومحمد بن سحنون النَّدرومي (بعد634هـ)[85]، إلى شرح محصل الأرموي، وجنوح إمامٍ من أئمتهم إلى وضع مصنفٍ مبتكرٍ جمع فيه نظرته لعلم الأصول وما ينبغي أن يكون عليه، وأقــصد الإمام الشــرَّيف التلمسانيّ (ت:771هـ) في كتابه المفتاح .

أما القرن التَّاسع فتميز بزيادةٍ ظاهرةٍ في حركة التَّأليف الأصوليِّ، وتنوّعٍ في الكتب المعتنى بها، غير أنَّه فقد الابتكار في الوضع والابتداء في الصُّنع، فجميع المدوَّنات فيه إنمَّا هي شروح على كتب .

أ.ب تطوُّر الكتب المعتمدة في التدريس.

إن التَّطوُّر الذي يلحظه النَّاظر في الكتب المدرسيَّة المقرَّرَة في تدريس هذا الفنّ، هو التَّوسُّع في الكتب المختارة عند أهل القرن التَّاسع بخلاف من تقدَّمهم، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، مرحلة المبتدئيين و تدرَّس فيها ورقات الجوينيّ، وتنقيح القرافيّ، ومختصر ابن الحاجب، ومرحلة المتقدِّمين في الطَّلب ويقرر فيها محصول الرازيّ ، ومستصفى الغزاليّ، ومفتاح التلمسانيّ.

وتجدر الإشارة إلى مكمنٍ آخر من التَّطور في هذا القرن، وهو دخول كتابِ المفتاح للشَّريف إلى حلقات الدَّرس الأصوليِّ، والذي يعتبر مدونةً تلمسانيَّةً صرفةً؛ الأمر الذي لم يكن معهوداً في دَّرس الأصوليِّ في المدينة التي كانت كتب المتكلِّمين من الشَّافعية، ومن حذا حذوهم من مالكيَّة مصر، قطب رحى درسهم.

ب. تطور الفكر الأصولي المنهجيّ.

والفكر المنهجيُّ هو الآخر سجَّل جملةً من نقاط التطوُّر المهمَّة التي يحسن الوقوف عليها، وتجلية ما خفي منها ، وهي موزَّعة على ما يلي:

ب.أ تطوُّر المنهج العامِّ في التَّصنيف في الفنِّ.

إنَّ التَّطور في مناهج التَّأليف في القرن الثَّامن يبدو جليّا، إذ أنَّ الشَّريف التلمسانيَّ قد خط لنفسه منهجاً مبتكراً في التَّصنيف لم يعـهده المالكيَّة على مختلف أقطارهم؛ هذا المــنهج الذي يسمى ب "تخريج الفروع على الأصول".

أما أهل القرن التَّاسع وباعتبار شرح الورقات لابن زكري الذي سلك فيه منهج "المتكلِّمين " ، فقد عادوا إلى الطَّريق المعهود عند كثير من أئمة الفنِّ من المالكيَّة في تلـــمسان خصوصاً والعالم الإســـلاميّ عموماً.

ب.ب تطور منهج صياغة الحدود والتَّعريفات.

أما الحدود والتَّعاريف فالذي يظهر أنها عادت القهقرى، فقد اختفى الابتكار الذي عرفت به حدود الشَّريف عند ابن زكري، والذي يمثل الشَّخصيَّة الأصوليَّة، ويحدد النَّظرة المختارة لمباحث العلم ومقرَّراته؛ الأمر الذي وجَّه الجهد إلى الإطالة في الشَّرح، وبيان المحترزات، والوقوف عند التَّخريجات المنطقيَّة، كما هو واضح من عمل ابن زكريّ في غاية المرام.

ب.ج تطور منهج عرض الأقول.

لعل أقوال المتكلِّمين وبيان آرائهم هو محكُّ التَّطور فيما يخصُّ الأقوال وعرضها، إذ نجد الشَّريف يغفلها ويعرض عنها رغم إحاطته بها؛ كيف لا وقد دَرَّس مختصر ابن الحاجب وهو مليٌّ بأقوالهم، وصاحبه أحد أعيانهم، بينما يحتفي بها ابن زكريّ ويكثر من عرضها، وينوع في بيانها.

ب.د تطور منهج الاستدلال.

إن التَّطور المنشود في مناهج الاستدلال في القرنيين المبحوثين يكمن في عناية ممثل أهل القرن الثَّامن وهو الشَّريف التِّلمسانيّ بالأدلة النَّقلية، وكثرة استناده إليها، بخلاف ابن زكريّ ممثل أهل القرن التَّاسع الذي تفنَّنَ في الاستدلال بالأدلَّة العقليَّة، وأسهب في شرح بعضها، وبيان كيف يتوصَّل إلى الاستدلال بها.

ب.هـ تطور منهج الترتيب.

وأما ترتيب الكتب الذي يعبّر عن استيعاب العلم وفهمه والتّحكم فيه هو الآخر عاد القهقرى، وانتقل من الابتكار والتَّأنُّق في توزيع مباحث الفنِّ على وفق الرُّؤية الشَّخصيَّة لموضوعات العلم ومباحثه كما هو مجسَّد في مفتاح الشَّرِيف، إلى الانقياديَّة والتَّبعيَّة التي يفرضها واقع الشَّرح على الشَّارح كما هو موضَّح في غاية ابن زكري.

ب.و تطور منهج الصياغة.

وكذلك فيما يتعلق باللّغة المستعلمة وأسلوب صياغة المعاني، فالملاحظ أنه انتقل من التَّيسِير إلى التَّعقيد؛ وما ذلك إلاّ أثرٌ من آثار دخول جـــملة من العلوم الأجنبية إلى خدر الأصـــول، وعلى رأسها علم الكلام وعلم المنطق، اللذان صبغا العلم بصِبغَتِهما، ووَسَمَاهُ بوَسْمِهِمَا.

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز لأهم معالم الفكر الأصوليّ بحاضرة تلمسان والوقوف على مكامن تطورها يتبين لنا مدى التّنوع الفكريّ الأصوليّ بتلمسان، ومدى التّكامل المعرفيّ الذي وسم به هذا الفكر؛ وذلك بما حقّقه من انسجام بين الشقّ النّظريّ الذي تجلىّ في تدريس العلم وكثرة التّصانيف فيه، ومناهج أربابه في تكوين بنيته، وبين الشّق العمليّ الذي يظهر فيه إعمال القواعد المسطّرة في التّأصيل لفتوى، أو رفع إشكال، وغير ذلك، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أذكر:

- المكانة العالية التي تبوّأها الأصوليون التلمسانيّون بين علماء القطر، ممّا دفع الكثير منهم إلى مراسلتهم بإشكالاته الأصوليّة، ليبثوا فيها رأيهم بما يرفع وصف الإشكال عنها.
- أن القرن التّاسع شهد نوعاً من الرّكود المعرفيّ إذا ما قورن بالقرن الذي قبله، يظهر هذا من حيث المنهج والموضوع.

بعد البحث في هذا الموضوع ظهرت لي مجموعة من الثُّغور البحثيّة، أحببت أن أجعلها كتوصيّاتٍ لعل مجيباً يسمع فيلبّي ويرابط عندها، وقد لخّصتها فيما يأتي:

- الدّعوة إلى خدمة التّراث الأصوليّ لعلماء تلمسان الذي لا يزال بعضه دفيناً في رفوف مكتبات المخطوطات.
- صرف نظر الباحثين في الدّراسات التخصّصيّة، إلى ضرورة وضع دراسة أكاديمية معمّقة متكاملة حول المراحل التي مرّ بها الفكر الأصوليّ عند علماء تلمسان في مختلف الأعصار.
- الدّعوة إلى تتبع الآراء الأصوليّة لعلماء تلمسان المنتشرة في كتب الفتاوى والنوازل، والتي تمثّل كنزاً دفيناً مازال محجوباً عن الأنظار.

الهوامش

1- محمد البشير الإبراهيميّ، الآثار، جمع: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، ط:1، سنة:(1997م)، ج.5/ص.110.

2- انظر: التنبكتيّ، نيل الابتهاج، ت: عبد الحميد الهرامة، دار الكتاب-طرابلس-، ط:2، سنة: (2000م)، ص.427 ومحمد العلميّ، الدّليل التّاريخي، مركز البحوث والدراسات في الفقه المالكي الرابطة المحمدية للعلماء-المغرب-، ط:1، سنة: (2012م)، ص.234.

3 – انظر: ابن أبي مريم المديوني، البستان، المطبعة الثعالبية، [د،ط]، سنة:(1908م)، ص.166 و التنبكتي، نيل الابتهاج ص.437 و محمد مخلوف، شجرة النّور، ت:عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، ط:1، سنة (2003م) ، ج.1/ص.337 وخير الدين الزرّكلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط:15، سنة:(2002م) ج.5/ص.327 وعادل النويهض، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر-بيروت-لبنان-، ط:2، سنة:(1980م)، ص.187

4 – انظر: محمد المجاري، برنامج المجاري، ت: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-، ط:1، سنة: (1982م)، ص.129 وابن أبي مريم، البستان، ص.106 والتّنبكتي، نيل الابتهاج ص.190 ومخلوف، شجرة النّور ج.1/ص.361 والنويهض، معجم أعلام الجزائر ص.237 و شعبان محمد إسماعيل، أصول الفقه تاريخه ورجاله، دار المريخ للنشر-الرياض-المملكة العربية السعودية-، ط:1، سنة:(1981م)، ص.407

5- انظر: العلميّ، الدّليل التّاريخي ص.229

6 – انظر: التّنبكتي، نيل الابتهاج ص.335 ومخلوف، شجرة النّور ج.1/ص.363 والنويهض، معجم أعلام الجزائر ص.72، والعلمي، الدّليل التّاريخي ص.234

7 – انظر: التّنبكتي، نيل الابتهاج ص.118 ومخلوف، شجرة النّور ج1/ص.366 وشعبان محمد إسماعيل، أصول الفقه تاريخه ورجاله ص. 427

8 – انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.41، والنّويهض، معجم أعلام الجزائر ص.159 وعمر كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي-بيروت-، [د، ت][د،ط]، ج.2/ص.103 والعلميّ، الدّليل التّاريخيّ ص.230

9 – انظر :المجاري، برنامج المجاري ص.145 وابن أبي مريم، البستان ص.110.

10 –انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.118 والتّنبكتي، نيل الابتهاج ص.253.

11 –انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.124.

12–انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.ص205–206

13 – انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.222 والنّويهض، معجم أعلام الجزائر ص.76

14 –انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.251

15 – انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.206 والتّنبكتي، نيل الابتهاج ص.503

16 – انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.222 والنّويهض، معجم أعلام الجزائر ص.76

17–انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.222 والتّنبكتي، نيل الابتهاج ص.526

18 – انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.222 والنّويهض، معجم أعلام الجزائر ص.76

19 –انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.205 والتّنبكتي، نيل الابتهاج ص.503

20– انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.222

21 – انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.206 والتّنبكتي، نيل الابتهاج ص.503

22 – انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.222 والتّنبكتي، نيل الابتهاج ص.526

23 – انظر: عبد الرحمان ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ت: خليل شحادة، دار الفكر–بيروت–، ط:2، سنة:(1408هـ/ 1988م)، ج.7/ص.536

24– انظر: مخلوف، شجرة النّور ج.1/ص.334

25 –انظر: ابن أبي مريم، البستان ص.203

26– انظر: محمد علي فركوس، مقدمة تحقيقه على مفتاح الوصول للشّريف، المكتبة المكية–مكة المكرمة–، ط:1، سنة:(1419هـ/ 1998م)، ص.266 وموسى القرني، مرتقى الوصول، [د،ط]، [د،ت]، ص.32 ومصطفى الخنّ، دراسة تاريخية للفقه وأصوله، الشركة المتحدة للتوزيع، ط:1، سنة:(1404هـ/ 1984م)، ص.215 ومشهور حسن، التحقيقات والتنقيحات السّلفيات على متن الورقات، دار الإمام مالك–أبو ظبي–، ط:1، سنة:(1426هـ/ 2005م)، ص.28 ومأمون مجلي، المدرسة الأصوليّة الجامعة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله من الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، بإشراف عبد الله إبراهيم الكيلاني، سنة:(2006م)، ص. 104 وجبريل ميغا، دراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بإشراف شعبان محمد إسماعيل ، الموسم الدراسي(1421هـ/1422هـ) ، ص.541 ومحمد كرموس، الاختيارات الأصوليّة والفقهيّة لأبي عبد الله محمد بن أحمد التّلمساني، رسالة مقدمة لنيل درجة المجستير في الفقه والأصول من جامعة أحمد بن بلة –وهران –كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، بإشراف د:مختار حمحامي، السنة الجامعية (1434هـ/1435هـ،2013م/2014م)، ص.100

27– انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام، ت: محند مشنان، دار ابن حزم–بيروت–لبنان–،سنة: (2005م)، ج1–ص.431–432،450،506، ج2/ص.ص 585،626.

28 – انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج1/ص.ص337–350

29– انظر: يعقوب الباحسين، التّخريج عند الفقهاء و الأصوليّين، مكتبة الرشد، [د،ط]، سنة:(1414هـ)، ص.147 وحياة كاتب، الفكر الأصولي والتأليف الفقهيّ عند أعلام الجزائر، رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر، بإشراف: ناصر قارة، موسم(2010م/2011م)، ص.122 و محمد فركوس مقدمة تحقيقه على مفتاح الوصول

للشّريف ص.261 ومحمد حاج عيسى، الشّريف التّلمسانيّ المجتهد ومجدّد علم أصول الفقه، مجلة الفكر الجزائري، العدد الخامس، سنة: (2013م)، ص.89 وفاطنة بوعمارة، المنهج الأصوليّ للإمام الشّريف التّلمساني، رسالة ماستر بجامعة تلمسان، بإشراف: محمد حاج عيسى، موسم: (1435هـ/1436هـ،2014م،2015م) ، ص.ص27-30

30-انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 304، 331،326،362،363

31-انظر : أحمد ابن زكري، غاية المرام ج1/ص. 320،323،355،395،481، ج.2/ص.602

32 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص.280،281،335

33- انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 281

34 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 283،303،331،373

35 -انظر: الشّريف التلمساني، مفتاح الوصول ص.530،569،596،647

36-انظر: الشّريف التلمساني، مفتاح الوصول ص.530،556،596

37-انظر: الشّريف التلمساني، مفتاح الوصول ص.530،555،596،647

38 -انظر: يعقوب الباحسين، التّخريج عند الفقهاء والأصوليين ص.148

39 -انظر: الشّريف التلمساني، مفتاح الوصول ص.567

40 -انظر: الشّريف التلمساني، مفتاح الوصول ص.409

41 -انظر: الشّريف التلمساني، مفتاح الوصول ص.316

42 -انظر: الشّريف التلمساني، مفتاح الوصول ص.567

43 -انظر: الشّريف التلمساني، مفتاح الوصول ص.594

44 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص.341

45 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص.341،364،403،419

46 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 336

47 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص.351،385،401،434

48 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 400.

49 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص.422،541،549،581

50 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.2/ص.550

51 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.2/ص.555

52 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.2/ص.581

53 -انظر: فاطنة بوعمارة، المنهج الأصوليّ للإمام الشّريف التلمسانيّ ص.54

54 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 431،432،450،506، ج.2/ص.ص585،626

55 -انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 431 -433،450

56 –نظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص.451،520،530 ، ج.2/ص. 585،642،646

57 –انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص.450 ، ج.2/ص. 790

58 –انظر: ضيف الله الشّهري، أصول الفقه في القرن الثّامن، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية الشريعة بالرياض، بإشراف: عبد الكريم النملة، سنة (1426هـ)، ص.928 والباحسين، التّخريج عند الفقهاء والأصوليّين، ص.146، وجبريل ميغا، دراسة تحليلة مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول ص.546 ومحمد حاج عيسى، الشّريف التّلمسانيّ المجتهد ومجدّد علم أصول الفقه ص.90

59 –انظر: مشنان، مقدمة تحقيقه لغاية المرام لابن زكريّ ص.245، ومحمد صالحي، المنهج الأصوليّ عند ابن زكري، رسالة مقدمة لنيل شهادة المجستير في العلوم الإسلامية ومناهج البحث من جامعة أبي بكر بالقايد– تلمسان– كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، بإشراف: خليفي الشيخ، الموسم الدراسي(1436هـ/1437هـ،2014م/2015م)، ص.40

60 – أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 298

61 – محمد فركوس، مقدمة تحقيقه على مفتاح الوصول للشّريف ص.259

62 –انظر: الباحسين، التّخريج عند الفقهاء والأصوليّين ص.146

63–انظر: جبريل ميغا، دراسة تحليلة مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول ص.556

64 – انظر: محمد كرموس، الاختيارات الأصوليّة والفقهية لأبي عبد الله محمد بن أحمد التّلمسانيّ ص.110

65 –انظر: مشنان، مقدمة تحقيقه على غاية المرام لابن زكري ص.249

66 –انظر: محمد صالحيّ، المنهج الأصوليّ عند ابن زكري ص.44

67 –انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 431–432،450،506

68 –انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 293،267–294،345،390،354

69 –انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص.299،307

70 –انظر: أبو العباس الونشريسيّ، المعيار المعرب، ت:محموعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، [د،ط]، سنة(1401هـ/1981م)، ج.11/ص. 362،364

71 –انظر: الونشريسيّ، المعيار ج.12/ص. 42

72 – انظر: الونشريسيّ، المعيار ج.12/ص.8

73 –وقد أرخ للسؤال وجوابه بأنه كان سنة (884هـ) انظر: الونشريسيّ، المعيار ج.12/ص.9

74 –انظر: الونشريسيّ، المعيار ج.12/ص.ص5–9

75 –انظر: الونشريسيّ، المعيار ج.11/ص. 383

76 –رواه مسلم في صحيحه، دار إحياء التراث العربي– بيروت–[دط][دت]، كتاب: الجنائز، باب: تلقين الموتى لا إله إلا الله، رقم (916).

77 – الونشريسيّ، المعيار ج.1/ص.305

78 – الونشريسيّ، المعيار ج.1/ص.306.

79 – الشّريف، مفتاح الوصول ص.617.

80 – انظر: ابن حزم، الإحكام، دار الآفاق الجديدة،[د، ت]، ج.4/ص. 82

81– انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص. 291،299،304،307

82– انظر: أحمد ابن زكري، غاية المرام ج.1/ص.335

83 – انظر: ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت–، الطبعة:1، سنة (1993م)، ج.2/ص.221 وكحالة، معجم المؤلفين ج.7/ص.119 والنويهض، معجم أعلام الجزائر ص.72

84– انظر: ألحيّان، المصادر الأصولية، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، سنة: (2004م)، ج6/ص.219

85– انظر: كحالة، معجم المؤلفين ج.10/ص.18 والنّويهض، معجم أعلام الجزائر ص.330